

لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها



COSOB

COMMISSION D'ORGANISATION ET DE SURVEILLANCE DES OPÉRATIONS DE BOURSE

تقرير سنوي
2006

لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها

التقرير السنوي 2006

لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها

الفهرس

الفصل الأول

تقديم لجنة تنظيم عمليات
البورصة ومراقبتها
الفصل الثاني

نشاطات سوق القيم المنقولة
الفصل الثالث

الوساطة في البورصة والبنى
الأساسية للسوق
الفصل الرابع
التعاون الدولي
ملاحق

الفصل الأول

تقديم خبنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها

لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها التي أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة. المعدل والمتمم، هي سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتكون لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من رئيس وستة (6) أعضاء.

يُعيّن رئيس اللجنة بمرسوم رئاسي لعهدة مدتها أربع (4) سنوات.

ويُعيّن الأعضاء بحسب كفاءاتهم في مجال المالية والبورصة لمدة أربع (4) سنوات. عن طريق التنظيم، وتبعاً للتوزيع الآتي :

- قاض يقترحه وزير العدل.
- عضو يقترحه الوزير المكلف بالمالية.
- أستاذ جامعي يقترحه الوزير المكلف بالتعليم العالي.
- عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر.
- عضو يُختار من ضمن مسيّري الأشخاص المعنويين مُصدري القيم المنقولة.
- عضو يقترحه المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

تخصص للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها إعانة تمنحها إياها ميزانية الدولة وتتقاضى أتاوى على الأعمال والخدمات التي تؤديها أثناء ممارسة صلاحياتها. وتُحدّد قواعد أساس هذه الأتاوى وحسابها وتخصيلها عن طريق التنظيم.

وتتولى اللجنة مهمة تنظيم سوق القيم المنقولة ومراقبتها بالسهر خصوصا على ما يأتي:

1 - حماية المستثمرين في القيم المنقولة :

تسهر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على حماية المستثمرين بتسليم تأشيرة على المذكرات الإعلامية التي تعدّها كل مؤسسة تلجأ علانية إلى الادخار بمناسبة إصدار قيم منقولة أو إدخال في البورصة أو بمناسبة إجراء عمليات عروض عمومية.

وتقوم اللجنة، زيادة على هذه المراقبة القبلية على الإعلام، بممارسة مراقبة بعدية على الشركات المقبولة في جدول التسعرة وتنصّب على المنشورات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها هذه الشركات: الكشوف المالية والتقارير السنوية خصوصا.

ولا تتضمن تأشيرة اللجنة تقديرا لنوعية العملية التي يقررها المصدر. بل تعني أن المعلومة التي تتضمنها المذكرات الإعلامية ملائمة ومتسقة وكافية لتمكين المستثمر من اتخاذ قراره بالاكتتاب أو باقتناء قيم منقولة عن سابق علم ودراية.

2 - حسن سير سوق القيم المنقولة وشفافيتها :

تهدف مراقبة السوق أساسا إلى ضمان نزاهة سوق القيم المنقولة وأمنها من خلال مراقبة نشاطات الوسطاء في عمليات البورصة، وماسكي الحسابات-حافظي السندات، وشركة تسيير بورصة القيم، والمؤتمن المركزي على السندات، وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

وتسمح هذه المراقبة للمكلف بالضبط بالتأكد مما يأتي :

* احترام الوسطاء في عمليات البورصة القواعد الرامية إلى حماية السوق من كل سلوك تدليسي أو غير منصف،

* سير السوق حسب القواعد التي تضمن الشفافية وحماية المستثمر،

* القيام بإدارة السندات وتسييرها وفق الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكمها.

3 - سلطات اللجنة :

لقد زوّد المشرّع اللجنة، لتمكينها من القيام بمهامها، بسلطات تنظيمية وسلطات اعتماد ومراقبة وتحقيق وتأديب وتحكيم.

السلطة التنظيمية :

تقوم اللجنة، في إطار التشريع الذي يحكم السوق المالية، بإعداد أنظمة تخضع إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية و يتم نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

وتتعلق الأنظمة التي يتم سنّها على الخصوص بما يأتي :

* القواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة، وعلى هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وعلى ماسكي الحسابات-حافظي السندات،

* واجبات الإعلام التي يتعين على الشركات القيام بها عند إصدار قيم منقولة من خلال اللجوء العلني للادخار.

* تسيير حافظة القيم المنقولة،

* قواعد عمل شركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات.

سلطة الاعتماد والتأهيل :

تعتمد اللجنة :

* الوسطاء في عمليات البورصة،

* شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف.

وتؤهل ماسكي الحسابات-حافظي السندات،

سلطة المراقبة والتفتيش والتحقيق :

تسمح هذه السلطة للجنة بالتأكد خصوصا بما يأتي:

- * احترام المتدخلين في السوق الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم السوق.
- * امتثال الشركات التي تطلب اللجوء العلني للأدخار لواجبات الإعلام التي تخضع لها.
- * إدراج التصويبات في حالة معاينة مخالفات.

وتؤهل اللجنة، من أجل تنفيذ مهمة المراقبة والحراسة، لإجراء تحقيقات لدى شركات أو مؤسسات مالية معنية بعملية ما على القيم المنقولة.

السلطة التأديبية والتحكيمية :

تنشأ ضمن لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها غرفة تأديبية وتحكيمية تضمّ الرئيس وعضوين (2) يُنتخبان من ضمن أعضاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وقاضيين (2) يعينهما وزير العدل. ويتولى رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رئاسة الغرفة.

- في المجال التأديبي، تختص الغرفة بدراسة كل إخلال بالالتزامات المهنية والأدبية للوسطاء في عمليات البورصة، وكذا كل مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

- في مجال التحكيم، تختص الغرفة بدراسة كل نزاع تقني يترتب على تفسير القوانين والتنظيمات التي تحكم سير سوق البورصة، ويحدث :

- * بين الوسطاء في عمليات البورصة.
- * بين الوسطاء في عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة.
- * بين الوسطاء في عمليات البورصة وزيائتهم.
- * بين الوسطاء في عمليات البورصة والشركات المُصدرة.

وللجنة، من أجل القيام بعملها، أمانة تُزوّد بمصالح إدارية وتقنية، تتكون من:

- أمين عام.
- مستشارين يوضعون لدى الرئيس.
- ثلاث (3) مديريات (الشؤون القانونية والإدارية، العمليات والمعلومات المالية، تطوير السوق ومراقبتها).

تشكيلة اللجنة :

- الرئيس : - علي صادمي : معيّن بمرسوم رئاسي
- الأعضاء : - عبدالكريم كيجل : قاض مقترح من طرف وزير العدل،
- مصطفى تملغاغت : عضو مقترح من طرف الوزير المكلف بالمالية،
- أحمد كودري : أستاذ جامعي مقترح من طرف الوزير المكلف بالتعليم العالي
- سعيد ديب : عضو مقترح من طرف محافظ بنك الجزائر،
- عبدالقادر شوال : عضو يمثل الأشخاص المعنويين مُصدري القيم المنقولة،
- كمال الدين رباعي : عضو مقترح من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

الفصل الثاني

نشاطات سوق المقيم المتقولة

شهد نشاط السوق الثانوية فيما يخص السنة المالية 2006 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2005. ولقد بلغ هذا التطور بالنسبة للقسم الخاص بالأسهم 467%. وسجلت السوق الثانوية إلى جانب هذا التطور الأحداث الآتية :

- تسعير سنيين في البورصة (سونلغاز واتصالات الجزائر).
- سحب سند رأسمال الرياض-سطيف.
- استئناف الحصة الثانية من التسعير الأسبوعي.

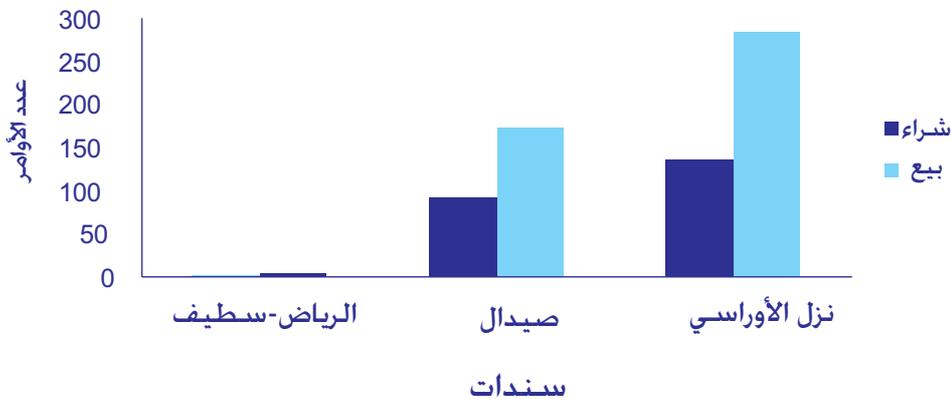
1 - نشاط القسم الخاص بالأسهم :

1-1 الأوامر المقدمة في السوق :

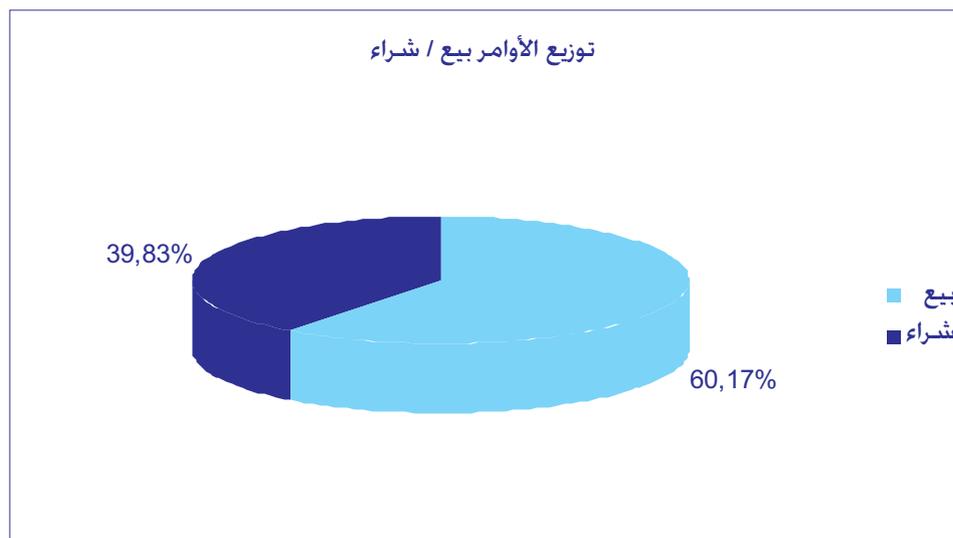
بلغت الأوامر المقدمة في السوق أثناء سنة 2006 ما مجموعه 691 أمرا (كل السندات مجتمعة) يتوزع كما يأتي :

السندات	شراء	بيع
الرياض-سطيف	2	4
صيدال	92	172
نزل الأوراسي	136	285
المجموع	230	461

عدد الأوامر المعروضة في السوق



ومن خلال أوامر البيع التي تمثل نسبة 66.71% من مجموع الأوامر المعروضة في السوق، فإن هذه السوق يهيمن فيها البيع. يبين الرسم البياني الآتي حصة كل فئة من الأمرين الاتنين :



وعلى سبيل المقارنة، فلقد بلغ الفارق بين السنتين الماليتين 2005 و2006 من حيث الأوامر المعروضة في البورصة 465 أمرا، أي ارتفاع نسبته 206%.

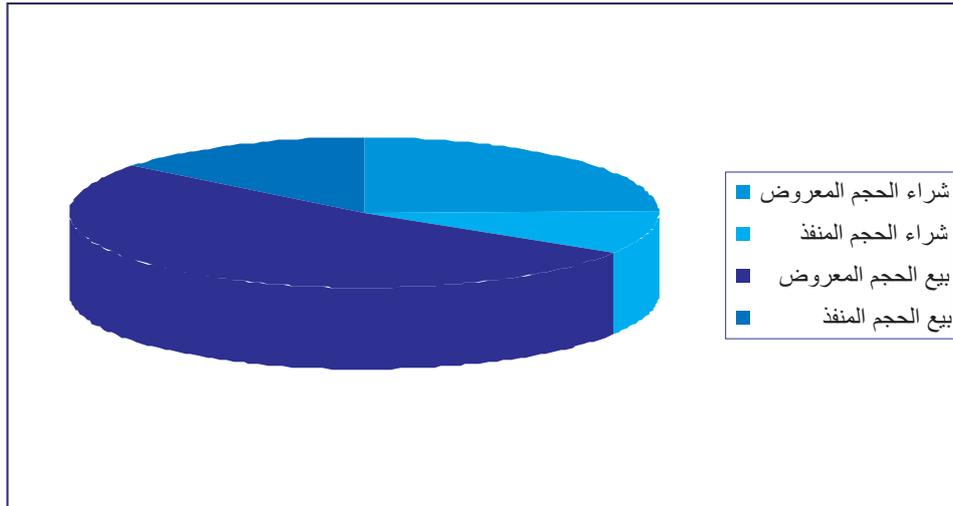
الفارق	البيع		الفارق	الشراء		السند
	السنة المالية 2006	السنة المالية 2005		السنة المالية 2006	السنة المالية 2005	
240	285	45	70	136	66	الأوراسي
3	4	1	3-	2	5	الرياض-سطيف
82	172	90	73	92	19	صيدال
325	461	136	140	230	90	المجموع

2-1 الأوامر المنفذة في السوق :

من ضمن 691 أمرا معروضا في السوق (شراء وبيع) تم تنفيذ 211 أمرا، أي بمعدل تنفيذ نسبته 30,54 % تتوزع كما يأتي :

البيع		الشراء		السند
الحجم المنفذ	الحجم المعروض	الحجم المنفذ	الحجم المعروض	
79	285	50	136	الأورلسي
1	4	1	2	الريض مسطيف
50	172	30	92	صيدال
130	461	81	230	المجموع

يبين الرسم البياني الآتي حصة كل فئة من الأوامر :



3-1 مبالغ الصفقات في السوق :

ارتفع المبلغ الإجمالي للصفقات فيما يخص السنة المالية 2006 إلى 23.756.950 دج أي تحقيق ارتفاع بلغ 19.568.750 دج يتوزع كما يأتي:

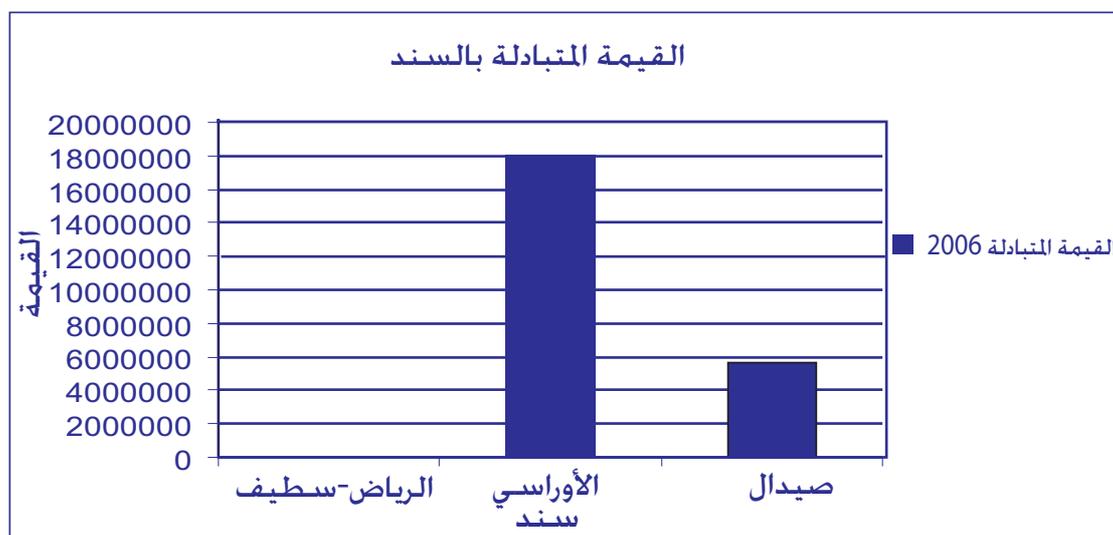
-18.121.870 دج بالنسبة إلى سند "الأوراسي" ما يمثل 76,28% من القيمة الإجمالية المتداولة في السوق.

-5.633.480 دج بالنسبة إلى سند "صيدال" ما يمثل 23,71% من القيمة الإجمالية المتداولة في السوق.

-1.600 دج بالنسبة إلى سند "الرياض-سطيف" ما يمثل 0,01% من القيمة الإجمالية المتداولة في السوق.

السند	القيمة المتبادلة 2005	القيمة المتبادلة 2006	التقدم
الرياض-سطيف	0	1.600	1.600
الأوراسي	2.358.995	18.121.870	15.762.875
صيدال	1.629.205	5.633.480	3.804.275
المجموع	4.188.200	23.756.950	19.568.750

القيمة المتبادلة حسب السند



فيما يخص تواتر الجلسات المثمرة التي سجلت بخصوص كل سند أثناء سنة 2006 فهي كما يأتي:

عدد الجلسات المثمرة	السند
1	الرياض-سطييف
38	الأوراسي
26	صيدال

سجلت السوق تقدماً ملحوظاً من حيث عدد الجلسات المثمرة. ومقارنةً بسنة 2005، فلقد سعرت صيدال 11 جلسة إضافية بينما سجل الأوراسي 18 جلسة. ويجدر التذكير أن عدد جلسات التسعير ارتفع بعد استئناف الجلسة الثانية للتسعير من 52 في سنة 2005 إلى 85 في سنة 2006.

4-1 حجم الصفقات في السوق :

بلغ حجم الصفقات فيما يخص السنة المالية 2006، 63.561 سندا يتوزع كما يأتي:

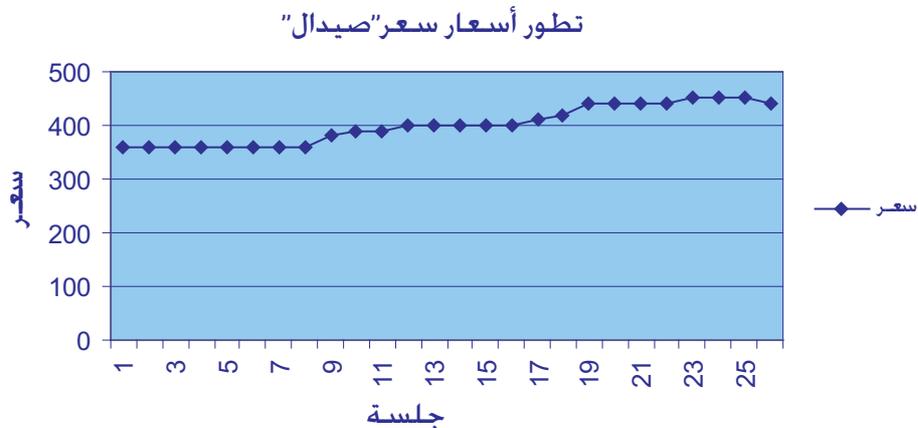
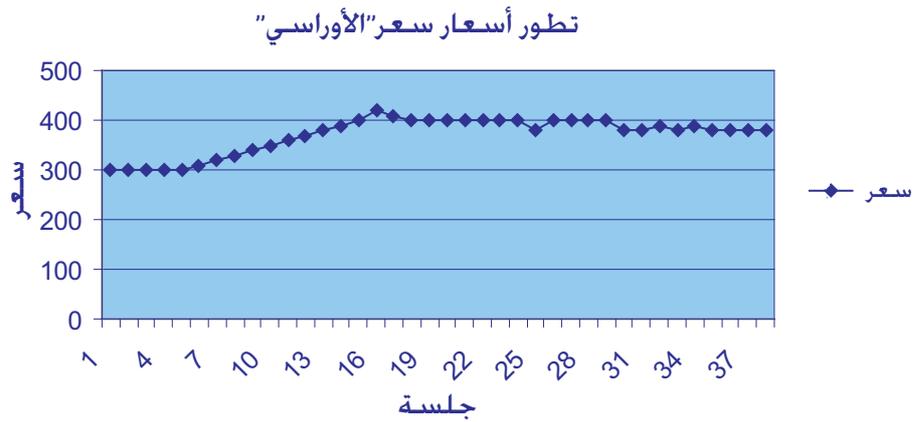
- 49.285 فيما يخص سند "الأوراسي" ما يمثل 77.54 % من الحجم الإجمالي للصفقات. أي تقدماً من حيث الحجم بلغ 41.043 سندا.
- 14.266 فيما يخص سند "صيدال" ما يمثل 22.44 % من الحجم الإجمالي للصفقات. أي تقدماً من حيث الحجم بلغ 9.021 سندا.
- 10 فيما يخص سند "الرياض-سطييف" ما يمثل 0,02 % من الحجم الإجمالي للصفقات.

التقدم	الحجم المتبادل 2006	الحجم المتبادل 2005	السند
10	10	0	الرياض-سطييف
41.043	49.285	8.242	الأوراسي
9.021	14.266	245	صيدال
50.074	63.561	13.487	المجموع

5-1 تطور الأسعار :
1-5-1 مستوى الأسعار :

تقلبت أسعار سندات رأس المال. أثناء السنة المالية 2006. كما يأتي :

الرياض-سطيف	صيدال	نزل الأوراسي	
160	440	415	السعر الأعلى
160	360	300	السعر الأدنى
160	400	360	السعر المتوسط



1-5-2 تذبذب الأسعار:

عرف سند الأوراسي في سنة 2006 تذبذبا قدره 115 دج مقابل 15 دج في سنة 2005 و20 دج في سنة 2004.

وعرف سند صيدال تذبذبا قدره 80 دج مقابل 35 دج في سنة 2005 و20 دج في سنة 2004. أما تذبذب سند الرياض-سطيف فكان منعهما، إذ لم يسجل هذا السند إلا جلسة مثمرة واحدة فقط.

1-6 الرسمة المصفقية (في البورصة):

بلغت الرسمة المصفقية (في البورصة) مع نهاية السنة المالية 2006 مبلغ ستة ملايين وسبعمائة وعشرة آلاف دينار (6.710.000.000 دج) يتوزع كما يأتي:

* 4.400.000.000 دج فيما يخص سند صيدال.

* 2.310.000.000 دج فيما يخص سند الأوراسي.

ومقارنة بالسنة المالية السابقة، فإن الرسمة في البورصة انخفضت بمبلغ 3.69 مليار دينار، أي انخفاض نسبته 35,48%. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بانسحاب سند الرياض-سطيف الذي كان يمثل في سنة 2005 خمسة ملايين دينار من مبلغ الرسمة.

وتطورت الرسمة الخاصة بكل من الأوراسي وصيدال، على الترتيب، بنسبة 28% و22%.

1-7 جلسات التسعير:

سجلت سنة 2006 استئناف الجلسة الثانية من التسعير التي كانت معلقة منذ سنة 2002. وجرى استئناف هذه الجلسة في 2006/05/17. وصارت البورصة تقوم منذ هذا التاريخ بجلستين أسبوعيا، يومي الاثنين والأربعاء.

1-8 العرض العلني لسحب سند رأسمال شركة الرياض-سطيف:

قررت المجموعة الغذائية-الزراعية "الرياض-سطيف" تقديم عرض علني لسحب سندها بتاريخ 30 يوليو 2006 وذلك فيما يخص الفترة الممتدة من 30 يوليو إلى 31 أكتوبر 2006.

وحُدّد العرض العلني للسحب بسعر 1.500 دج للسهم الواحد وانصبّ على مليون (1.000.000) سهم يطابق 20% من رأسمال الرياض-سطيف التي كان يحوزها خمسة آلاف ومائتي (5.200) مساهم يتألفون من مستثمرين مؤسسين ومن أشخاص معنويين ومن خواص.

وبلغ الحجم الإجمالي للسندات المسحوبة 4.491.620 سهما؛ أي ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 94,28%.

2 - نشاط القسم الخاص بالسندات :

استأنف القسم الخاص بالسندات في بورصة الجزائر في سنة 2005 عمليات إدخال سندات جديدة. وسجل هذا القسم بالفعل، إدخال سندات سونلغاز واتصالات الجزائر التي وضعت في متناول الجمهور على الترتيب، في 2005 و2006.

وعلى سبيل التذكير، فلقد سَعَّر هذا القسم من 1999 إلى 2003 السند الذي أصدرته سوناطراك بمبلغ 12,5 مليار دينار.

وشرعت بورصة الجزائر مع تسعير سندات سونلغاز واتصالات الجزائر في استرجاع نفس جديد بفضل وجود مبالغ تحت التحصيل قدرها 37,5 مليار دينار التي تضاعف دون أدنى شك في حجم الصفقات في البورصة وتزيد في أهمية سوق البورصة.

1-2 سندات سونلغاز :

- * تاريخ أول تسعير: 29 مايو 2006.
- * السعر المرجعي للتسعير الأول 101.10 % من القيمة الاسمية.
- * حجم الكتلة: 500 حصة منتظمة أي 5.000.000 دج.
- * قيمة الحصة الواحدة: 10.000 دج،
- * الكمية الدنيا للتداول: حصة واحدة.
- * انعدام التسعير 0.10 %

الحجم المتداول :

عرف سند سونلغاز في سنة 2006 حجم تداول قدره 9.899 سندا، أي نسبة 79,51 % من الحجم الإجمالي المتداول في القسم الخاص بالسندات وذلك فيما يخص 27 جلسة مثمرة.

المبلغ المتداول :

بلغت القيمة الإجمالية المتبادلة فيما يخص سند سونلغاز 99.956.460 دج من مجموع 78 صفقة.

2-2 سندات اتصالات الجزائر :

- * تاريخ أول تسعير: 22 نوفمبر 2006.
- * السعر المرجعي للتسعير الأول 101.70 % من القيمة الاسمية.
- * الرمز: AT 11
- * حجم الكتلة: 500 حصة منتظمة أي 5.000.000 دج.
- * الكمية الدنيا للتداول: حصة واحدة.
- * انعدام التسعير 0.10 %.

الحجم المتداول :

عرف سند اتصالات الجزائر في السنة الأولى من تسعييره حجم تداول قدره 2.550 سندا. أي نسبة 20,48 % من الحجم الإجمالي المتداول في ثلاث (3) جلسات مثمرة.

المبلغ المتداول :

بلغ المبلغ المتداول على السند أثناء الشهرين الأخيرين من السنة المالية 2006 25.678.500 دج أي 20,44 % من القيمة الإجمالية للقسم الخاص بالسندات المسجلة خلال السنة المالية 2006.

3-2 ملخص المعطيات الرئيسية للقسم الخاص بالسندات :

أوامر الشراء والبيع المعروضة :

السند	أوامر الشراء	أوامر البيع
اتصالات الجزائر	8	52
سونلغاز	46	438
المجموع	54	490

أوامر الشراء والبيع المنفذة :

السند	أوامر الشراء	أوامر البيع
اتصالات الجزائر	8	10
سونلغاز	33	73
المجموع	41	83

الحجم المتداول والقيمة المتداولة :

السند	الحجم المتداول	القيمة المتداولة
اتصالات الجزائر	2.550	25.678.500
سونلغاز	9.899	99.956.460
المجموع	12.449	125.634.960

3 - تطور سوق البورصة :

بلغت القيم المقبول تداولها في بورصة الجزائر مع نهاية سنة 2006 عدد أربعة (4 سندات) :

* سندي (2) رأسمال: سهم مؤسسة تسيير نزل الأوراسي (قطاع السياحة) وسهم صيدال (قطاع الصناعة الصيدلانية).

* سندي (2) دين:

1- سند سونلغاز الذي ينتهي أجله في 2011/05/22 وتم إدراجه في البورصة في 29 مايو 2006.
2- سند اتصالات الجزائر الذي ينتهي أجله في 2011/10/17 وتم إدراجه في البورصة في 22 نوفمبر 2006.

كما تميزت سنة 2006 من جهة أخرى، بسحب سند الرياض-سطيف من البورصة بتاريخ 6 ديسمبر 2006. وتم الانسحاب بطلب من المصدر الذي عرض ملف عرض علني للانسحاب طبقا للتشريع المعمول به. وجاء هذا الطلب على إثر قرار مجلس مساهمات الدولة بسحب الشركة من البورصة قصد التنازل عنها للقطاع الخاص.

وأبدت اللجنة رأيا بالموافقة على هذه العملية أثناء اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 مايو 2006. ويجدر التذكير بأن الصفقات المتعلقة بسند الرياض-سطيف في بورصة الجزائر توقفت بموجب قرار اللجنة ابتداء من 10 أبريل 2006.

امتدت فترة العرض العلني للانسحاب من 18 سبتمبر إلى 31 أكتوبر 2006 وسمحت ببلوغ نسبة إنجاز قدرها 94,28%. وعرض سند الرياض-سطيف على المساهمين بسعر 1.500 دج للسهم الواحد؛ أي بفارق 800 دج مقارنة بسعر الاكتتاب المحدد بمبلغ 2.300 دج للسهم الواحد أثناء إدخال الشركة إلى البورصة. وتجدر الملاحظة بأن الشركة ظلت توزع الربايح بصورة دورية على المساهمين فيها، ووصل المبلغ الإجمالي للرbaيح الموزعة من 1999 إلى 2003 مجموع 793,5 دج للسهم الواحد. وهكذا، فإن المساهم الذي اكتتب سهمه واحتفظ به حتى صدور قرار العرض العلني للانسحاب يكون قد استرجع المبلغ الذي دفعه.

ارتفعت الرسملة المصفقية في بورصة الجزائر عند تاريخ 2006/12/31 إلى مبلغ 6,74 ملايين دينار مقابل 10,4 ملايين دينار في سنة 2005. ويعود سبب هذا الانخفاض أساسا إلى سحب سند الرياض-سطين من بورصة الجزائر (5 ملايين دج) غير أن الانخفاض تم تخفيف حدته بفضل الارتفاع المعتبر نسبيا لأسعار سند الأوراسي (الذي ارتفع من 300 دج إلى 390 دج) وسند صيدال (الذي ارتفع من 360 دج إلى 440 دج).

4 - سوق السندات خارج البورصة:

تميزت سنة 2006 بأربعة إصدارات سنديّة جديدة في السوق سمحت برفع مبلغ إجمالي قدره 44,89 مليار دينار مقابل 62,72 مليار دينار في سنة 2005. أي بانخفاض 29%.

ويوجد من ضمن الاقتراضات المنجزة في سنة 2006 اقتراض الشركة العربية للإيجار (ALC) الذي يحل للمرة الأولى بالسوق. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة تعد المؤسسة المالية الأولى الخاصة التي تلجأ إلى سوق السندات لتمويل نشاطاتها.

وأُجرت الإصدارات السنديّة الموجهة إلى البنوك والمؤسسات المالية إما حسب صيغة المزايدة على الطريقة الهولندية (الشركة العربية للإيجار ALC والمؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP) وإما حسب صيغة تكوين نقابة الضمان لتوظيف تلك السندات (سونلغاز) وإما إلى صيغة المساهمة المباشرة (اتصالات الجزائر) وتمثلت البنوك التي رافقت المُصدرين في عملية تركيب هذه العمليات وإجازها في البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

العمليات المنجزة:

الاقتراض السندي الخاص بسونلغاز:

أصبحت شركة سونلغاز مُصدرا منتظما في سوق السندات. وهي تقوم بالفعل، بإجاز العملية الرابعة للإصدار (عملية واحدة في سنة 2004 وعملياتين في سنة 2005). ومن خلال اللجوء إلى اختيار هذه الطريقة في التمويل على المدى الطويل (حاليا) وهي الشركة الوحيدة التي لديها سندات ذات آجال استحقاق مدتها تسع (9) سنوات وإحدى عشرة (11) سنة. فإن سونلغاز تكرر مبدأ تنوع مصادرها في مجال التمويل قصد تلبية حاجات برنامجها الاستثماري الواسع في ميدان إنتاج الكهرباء وتوزيعها.

اشتمل الاقتراض السندي الذي أُجِز في مايو 2006 على مبلغ 11,65 مليار دينار. ويتضمن هذا الاقتراض الموجه إلى البنوك والمستثمرين المؤسسين دون سواهم، حصتين اثنتين:

* حصة أولى مبلغها 6 ملايين دينار مع قسيمة 4,65% وفترة إنضاج مدتها تسع (9) سنوات.

* حصة ثانية مبلغها 5 ملايين دينار مع قسيمة 5,65% وفترة إنضاج مدتها إحدى عشرة (11) سنة.

الاقتراض السندي الخاص بالمؤسسة الوطنية لأشغال الآبار (ENTP) :

لجأت المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار. وهي فرع من فروع سوناطراك. تشتغل في القطاع شبه البترولي. للمرة الثانية. إلى السوق السنديّة من خلال الشروع في اقتراض مبلغه ثمانية (8) ملايين دينار. وعلى سبيل التذكير. فإن الاقتراض الأول المتعلق بمبلغ خمسة ملايين (5) دينار كان قد شرعت فيه هذه الشركة في يوليو 2005.

لشتمل هذا الاقتراض المخصص للبنوك وللمستثمرين للمؤسسين أيضا. على حصتين (2) اثنتين:

* حصة أولى مبلغها 4,45 ملايين دينار مع قسيمة 3,30 % وفترة إنضاج مدتها خمس (5) سنوات.

* حصة ثانية مبلغها 3,55 ملايين دينار مع قسيمة 3,50 % وفترة إنضاج مدتها ست (6) سنوات.

ويجدر التذكير بأن هذا الاقتراض يستفيد من الكفالة الشخصية والمتضامنة من شركة سوناطراك. وذلك فيما يخص مجموع المبلغ المقترض والقسيمة المرتبطة به.

الاقتراض السندي الخاص بالشركة العربية للإيجار (ALC) :

الشركة العربية للإيجار (ALC) هي المؤسسة المالية الأولى من القطاع الخاص التي تلجأ إلى السوق السنديّة من أجل رفع أموال لتمويل عملياتها في مجال الإيجار. وتأسست هذه الشركة في أكتوبر 2001 وحصلت على الاعتماد من بنك الجزائر في فبراير 2002 بصفتها مؤسسة مالية متخصصة. ويتمثل المساهمون الرئيسيون فيها في الشركة المصرفية العربية الجزائرية (34 %) وشركة الاستثمار العربية (25 %) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (20 %) والشركة المالية الدولية (7 %).

اشتمل الاقتراض الذي تم إصداره بمبلغ 3,65 ملايين دينار. على حصتين (2) اثنتين:

* حصة أولى مبلغها 2,55 مليار دينار مع قسيمة 3,85 % وفترة إنضاج مدتها خمس (5) سنوات.

* حصة ثانية مبلغها 1,1 مليار دينار مع قسيمة 4 % وفترة إنضاج مدتها ست (6) سنوات.

الاقتراض السندي الخاص باتصالات الجزائر:

تتقدم شركة اتصالات الجزائر إلى السوق المالية للمرة الثانية. فلقد سبق لها أن أصدرت في سنة 2005 قرضا سنديا في صالح البنوك والمؤسسات المالية مبلغه 6,50 ملايين دينار.

وأصدرت شركة اتصالات الجزائر في سنة 2006 قرضا سنديا مشتركا، عموميا ومؤسسيا. بلغت الأموال المرفوعة منه 21,59 مليار دينار. وستخصص الموارد المالية المحصلة من هذا القرض لاقتناء تجهيزات موجهة لتطوير شبكة الهاتف النقال التابع لفرع موبيليس ولإجاز استثمارات في صالح الشركة الرئيسية.

وعملا على ضمان نجاح عملية التوظيف التي جرت من 17 سبتمبر إلى 31 أكتوبر 2007 عمدت اتصالات الجزائر إلى تأسيس نقابة قبض ثابت تتألف من البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والقرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وكان توزيع المكتتبين حسب الفئة، عند اختتام عملية الاكتتاب، كما يأتي:

- * الأشخاص الطبيعيون: 44 %.
- * أعضاء نقابة القبض الثابت: 30 %.
- * الأشخاص المعنويون: 24 %.
- * المؤسسات المالية: 2 %.

ويوافق هذا الاقتراض الذي تبلغ مدة إنضاجه خمس (5) سنوات نسبة تدرجية (4 % في السنتين الأوليين و4,5 % في السنتين الموالتين و7,90 % في السنة الأخيرة). وأخيرا، تم قبول سند اتصالات الجزائر للتداول في البورصة بتاريخ 22 نوفمبر 2006 مع سعر قدره 100,70 %.

5- الإعلام الدوري والمستمر:

يتعين على الشركات المسعرة أن تقوم عملا بنظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 2000-02 المؤرخ في 2 يناير سنة 2000 بنشر كشوفها المالية السنوية ونصف السنوية وكذا رأي محافظ أو محافظي الحسابات في صحة هذه الكشوف وقانونيتها. كما يتعين عليها أن تُعلم الجمهور بكل معلومة مهمة أو بأي حدث يؤثر في نشاط الشركة أو في وضعيتها المالية.

امتثلت الشركات المسعرة في البورصة في سنة 2006 لأحكام التنظيم المذكور أعلاه عبر إيداع الكشوف المالية والتقارير عن التسيير وتقارير محافظ الحسابات لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. زيادة على قيامها بالنشر الاعتيادي لمستخرجات من المعلومات المالية في جريدة أو جريدتين يوميتين ذواتي توزيع وطني.

ويجدر التذكير في هذا السياق، بأن الرياض-سطيف نالت أجلا إضافيا مدته شهران اثنان بموجب رخصة من اللجنة، مقارنة بالأجل القانوني، لإيداع حساباتها المتعلقة بالسداسي الأول من سنة 2006 ونشرها.

تجدر الإشارة في مجال الإعلام المهم الذي تم نشره في هذه السنة، إلى عملية العرض العلني للانسحاب الذي بادرت به شركة الرياض-سطيف، وضاعفت الشركة طوال مدة هذا العرض نشاطات الإعلام الموجهة إلى المساهمين عبر نشر البلاغات الصحفية في مختلف الجرائد اليومية الوطنية وعلى مدى عدة إصدارات، وعبر توزيع ومضات إخبارية في الإذاعة الوطنية

وشاركت البنوك العمومية الستة (6) بصفتها وسطاء في عمليات البورصة، في هذه العملية التي أثمرت عند الإقفال، عن نتيجة نهائية نسبتها 94,28%. واعتبارا لهذه النسبة، أصدرت شركة تسيير بورصة القيم المنقولة في يوم الأربعاء 6 ديسمبر 2006 قرار شطب سند الرياض-سطيف من جدول التسعرة الرسمية.

6 - هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة :

ما زالت سوق هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة محصورة في شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير الوحيدة -سليم- المعتمدة منذ سنة 1998. ولم يتحقق إلى الآن مشروع إنشاء شركة استثمار ذات رأسمال متغير نقدية رغم أن هذا المشروع استكملت صياغته وصار جاهزا في مجموعته (الهيكل التنظيمي- مشروع القانون الأساسي - إجراءات العمل - مشروع المذكرة الإعلامية... إلخ). وعلى سبيل التذكير، فإن هذا المشروع تم إجازته بمساعدة برنامج المساعدة للشراكة الأوروبية المتوسطية "MEDA" في سنة 2005.

إن النتائج التي حققتها شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير "سليم" بعنوان سنة 2006 تميزت بنمو معتبر بلغ نسبة 63% (5.837.612 دج مقابل 3.573.320 دج في سنة 2005). ويعود السبب في تحقيق هذه النتيجة أساسا إلى تحسن إيرادات حافطة الشركة (سهمين اثنين مقابل خمسة سندات) التي سجلت ارتفاعا قدره 2.264.292 دج (5.837.612 دج في سنة 2006 مقابل 3.573.320 دج في سنة 2005) علما أن أعباء التكاليف شهدت بدورها ارتفاعا ولكن بنسبة أقل.

ويلاحظ على صعيد القواعد الاحترازية، عدم احترام بعض أحكام النظام رقم 04-97 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 1997 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وفعلا، فإن حافضة الشركة المضبوطة بتاريخ 2006/12/31 كانت تضم سند لشركة ذات أسهم تمثل النسبة فيها أكثر من 36% من قيمة الأصول الصافية. وهو ما يعتبر مخالفا للقاعدة التي تقضي بأنه لا يجوز لهيئة التوظيف الجماعي في القيم المنقولة أن توظف من السندات والقيم المنقولة التابعة لمصدر واحد أكثر من نسبة 20% من أصوله. وهكذا، تم تجاوز الحد الأدنى لنفقات التسيير المحددة بموجب

هذا النظام بنسبة 2% بشكل طفيف خلال هذه السنة في حدود 2,13%.

ونبّهت مصالح اللجنة شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغيّر "سليم" بهذه المعايير التي لاحظها أيضا محافظ الحسابات، وأصدرت إليها أمرا بتدارك هذه الوضعية والامتثال لأحكام النظام المذكور أعلاه.

الفصل الثالث

الوساطة في البورصة و البنى الأساسية للسوق

الوسطاء في السوق :

1 - اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وتسجيل المفاوضات:

على إثر تسليم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الاعتمادات الستة (6) للبنوك العمومية الستة في سنة 2004 لم يسجل أي طلب جديد للاعتماد على مستوى اللجنة. وفي هذا الإطار، جدر الإشارة إلى أن القرض الشعبي الجزائري حصل على الاعتماد النهائي بصفته وسيطا في عمليات البورصة بتاريخ 14 نوفمبر 2006 بموجب مقرر رقم 012-06. وترتب على الاعتمادات المسلمة تسجيل عدد معين من المفاوضات، عددها أحد عشر قيدا، أربعة قيود منها في سنة 2006.

البنك	تاريخ التسجيل	رقم مقرر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
بنك الجزائر الخارجي	2006/11/21	014/06
	2006/11/21	015/06
	2006/11/21	016/06
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	2006/11/21	013/06

2 - اعتماد ماسكي الحسابات وحافضي السندات :

لم تستلم اللجنة أي طلب للاعتماد بصفة ماسك الحساب-حافظ السندات طوال سنة 2006. ويجدر التذكير بأن عدد ماسكي الحساب-حافضي السندات الذين اعتمدتهم لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بلغ ستة (6) بنوك عمومية وبنك خاص (البنك الوطني لباريس الجزائر BNP Paribas El Djazaïr).

3 - عمليات التفتيش:

توخيا لهدف القيام بمهمة حماية الادخار المحولة إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها طبقا للمادة 30 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المعدل والمتمم، وعملا على متابعة مسار تقييم نشاط مسك الحساب وحفظ السندات الذي شرع فيه في سنة 2005 تم تنفيذ جملة من مهام التفتيش لدى مختلف ماسكي الحساب-حافضي السندات المؤهلين.

وكان الهدف الأساسي المنشود من مهام التفتيش المنفذة لدى ماسكي الحساب-حافضي السندات الستة (6) الذين سبق أن تم تقييمهم في سنة 2005، يخص تقييم حالة تقدم ما يأتي:

- تنظيم هياكل ماسكي الحساب-حافضي السندات لدى البنوك المؤهلة.
- وضع الوسائل المادية والبشرية.
- فتح حسابات سندات الزين وتسييرها.
- حساب العمليات على السندات المنجزة في الأسواق الأولية والثانوية في ظل احترام الإجراءات المعمول بها.

وفيما يخص البنك الوطني لباريس الجزائر (BNP Paribas El Djazair) المعتمد في نوفمبر 2005 فإن مهمة التفتيش تمثلت في تقييم وضع هيكل مسك الحساب-حفظ السندات وفي مدى احترام دفتر الشروط المتعلق بممارسة هذا النشاط.

4 - نزع الصفة المادية عن السندات :

تمثل مسار نزع الصفة المادية عن السندات التي شرع فيها في سنة 2004 في عملية جمع الشهادات المادية بغية تكريس قيدها في الحساب.

وبناء على ذلك، يبين الجدول أدناه عدد حسابات السندات التي فتحها كل ماسك للحساب-حافظ للسندات بتاريخ 2006/12/31 :

المجموع الأول	أشخاص معنويون	أشخاص طبيعيون	ماسك حساب-حافظ السندات
1.280	90	1.190	بنك الجزائر الخارجي
2.068	57	2.011	البنك الوطني الجزائري
529	8	501	بنك التنمية المحلية
1.420	33	1.397	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
1.189	56	1.133	القرض الشعبي الجزائري
1.134	21	1.113	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
197	17	180	BNP Paribas El Djazair
7.827	302	7.525	المجموع الثاني

المصدر: ماسكو الحسابات المؤهلون

أما فيما يخص عدد السندات المنزوعة منها الصفة المادية التي ضبطتها الجزائر للتسوية بتاريخ 2006/12/31 ، فإن الكشف هو الآتي :

مؤسسة تسيير نزل الأوراسي	صيدال	ماسك حساب-حافظ السندات
25.677	56.692	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
30.062	36.324	بنك التنمية المحلية
170.271	141.547	بنك الجزائر الخارجي
29.889	71.942	البنك الوطني الجزائري
41.873	98.352	القرض الشعبي الجزائري
18.060	22.537	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
315.832	427.304	المجموع

المصدر: الجزائر للتسوية

الفصل الرابع

التعاون الأولي

1 - التعاون مع هيئات الضبط :

تشارك لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بصفتها عضوا في المنظمة الدولية للجان القيم، في أشغال هذه المؤسسة من خلال لجنة الرؤساء ولجنة الأسواق الناشئة واللجنة الجهوية لأفريقيا والشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، شارك إطار من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للمنظمة الدولية للجان القيم الذي عُقد يومي 5 و6 يونيو سنة 2006 في هونغ كونغ حيث قام أثناءها القائمون على الضبط والمهنيون في السوق المالية بالتطرق إلى عدة مواضيع هامة، انصبت أساسا على ما يأتي :

• مقاييس IFRS (المعايير الدولية للإدراج المالي) :

انصبت المسائل التي أثرت بعد إدراج هذه المقاييس الدولية الجديدة التي يفترض أنها تمكن المستثمرين من حسن تقدير اختياراتهم الاستثمارية، على الآثار المنتظرة من إدراجها وكذلك الصعوبات الكامنة في اعتمادها على الصعيد الدولي.

• الأرصدة المضاربة (Hedge Funds) :

تمحورت النقاشات أساسا حول كفيات ضبط هذه الأرصدة التي شهدت معدلات نمو مذهلة خلال السنوات الأخيرة مع كل المخاطر الممكنة أو المفترضة التي تطرحها.

• الأسواق السنديّة :

أدت الفضائح المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والخسائر الفادحة التي تكبدها المدخرون الصغار على الخصوص، بالمنظمة الدولية للجان القيم إلى القيام، أثناء هذا المؤتمر، بمناقشة شكل الضبط الأكثر ملاءمة لتلك الأسواق، والتحديات الواجب مواجهتها للتحكم فيها وكذلك الآليات الكفيلة بتعزيز الشفافية.

• التحديات المتصلة بتنفيذ مبادئ المنظمة الدولية للجان القيم والاتفاق المتعدد الأطراف على الأسواق المالية الناشئة.

كما إن اعتماد المنظمة الدولية للجان القيم للمبادئ الدولية للضبط المالي وللنص المرجعي للتعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات التي يفترض أنها ستحسن الإطار الدولي لضبط الأسواق المالية، مع تزويدها بأحسن الأدوات لمكافحة الجريمة المالية وضمان حماية المستثمرين، انصبت خصوصا على:

- الضغوط المتصلة بتنفيذ هذه المبادئ وهذا الاتفاق.

- الحلول الواجب اقتراحها لترقية تلك الممارسات المثلى في الأسواق المالية الناشئة التي يتعين عليها أن تصبح أكثر جاذبية سواء بالنسبة للمستثمرين المحليين أم الدوليين.

كما شاركت إطار من اللجنة في أشغال اللجنة الجهوية لإفريقيا والشرق الأوسط التي نظمت في المغرب (الرباط) من 23 إلى 25 مارس سنة 2006.

- ونوقشت أثناء هذا المؤتمر عدة مواضيع :
- استراتيجيات جلب المؤسسات الجيدة للجوء إلى السوق المالية.
 - تطوير السوق السنديّة في البلدان الناشئة.
 - الوقت المناسب للقيام بإدراج مبادئ المنظمة الدولية للجان القيم ضمن تشريع البلدان الناشئة.
 - إشكالية التكامل بين الأسواق المالية الجهوية.
- قدم رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. أثناء هذا اللقاء. عرضا عن التطورات الأخيرة التي شهدتها السوق المالية الجزائرية.
- من جهة أخرى. طلب رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية تعيين خبراء للقيام بتقييم مدى تطبيق لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها مبادئ هذه المنظمة الدولية.
- وحظي طلب رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالموافقة.
- و سيفضي هذا التقييم إلى توصيات ترمي إلى رفع أداء اللجنة في مجال ضبط الأسواق المالية إلى مستوى المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.
- كما شارك ممثلو اللجنة في اللقاء السنوي للمعهد الفرنكوفوني للضبط المالي (IFREFI) الذي جرى في رومانيا من 11 إلى 13 سبتمبر سنة 2006. وخصص اجتماع رؤساء مختلف السلطات الأسواق المالية في البلدان المشاركة في هذا اللقاء. أساسا لما يأتي :
- مقارنة التجارب لدى مختلف سلطات الضبط في مجال تنظيم الأسواق.
 - دراسة نزع الصفة التعاضدية عن بورصة القيم.
 - أخيرا. دراسة الوضع الاقتصادي والمالي الدولي الراهن.
- وتم خلال هذا اللقاء. تنظيم ندوة حول رقابة الإعلام المالي لصالح موظفي سلطات الضبط.

وتمحور النقاش خصوصا على ما يأتي :

- المبادئ الأساسية للإعلام المالي ضمن الإطار التنظيمي الأوروبي،
- التنظيم المطبق على النشر (الحالة الخاصة برومانيا وكندا والمغرب).
- تنظيم رقابة الإعلام الدوري والدائم وممارسته (الحالتان الخاصتان بالمغرب وبلجيكا).
- رقابة الإعلام المتميز ومراقبة الأسواق.

ووقعت اللجنة، على الصعيد الثنائي، بمدينة الجزائر مع نظيرتها الإماراتية على مذكرة تفاهم يهدف موضوعها إلى ضمان حماية المستثمرين، وترقية النزاهة، والشفافية وحسن سير الأسواق المالية في الجزائر وفي الإمارات العربية المتحدة، والقيام بدور الإطار لنشاطات التعاون الفني والمساعدة المتبادلة، والتمكين أخيرا من تبادل المعلومات بين سلطتي الضبط، في ظل احترام القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في كلا التشريعين.

وبعد توقيع مذكرة التفاهم بين السلطتين، وعلى إثر الدعوة التي وجهت إلى رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، قام هذا الأخير مرفقا بإطارين ساميين من اللجنة بزيارة إلى أبو ظبي قصد تحديد إمكانيات التعاون بين السلطتين في مجال القيم المنقولة.

وأجرى الوفد أثناء زيارة العمل هذه لقاءات متنوعة مع مسؤولي الهياكل العملية في هيئة الأوراق المالية و السلع، وكذا مع الفريق الفني في بورصة أبو ظبي. وتم على صعيد ملموس أكثر، اعتماد مبدأ تنظيم دورات تدريب في الإمارات العربية المتحدة لصالح إدارات لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، والوسطاء في عمليات البورصة.

وأخيرا، ينتظر أن يحل وفد إماراتي قريبا بالجزائر في إطار تبادل التجارب المنصوص عليه بموجب الاتفاقية المبرمة بين سلطات السوق المالية الجزائرية والسوق المالية الإماراتية.

2 - التعاون في إطار برنامج المساعدة للشراكة الأوروبيةمتوسطية (MEDA) :

نظمت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، في إطار مشروع دعم عصنة القطاع المالي الجزائري الذي تقوم بتمويله اللجنة الأوروبية، في شهر فبراير 2006، لقاء مناقشة نشطه خبيران من برنامج المساعدة للشراكة الأوروبيةمتوسطية (MEDA) تناول وضعية السوق السنديّة الجزائرية وآفاق تحسين سيرها.

وانصبت عناصر التفكير أثناء هذا اللقاء خصوصا على الإصدارات التي أجزها المتعاملون الاقتصاديون بواسطة الطلب العلني على الادخار، وذلك منذ إقامة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وخصائصها، وكيفيات إنجازها، والضغط المترتبة على الإصدارات المنجزة عن طريق المزايدة على الطريقة الهولندية، واللجوء إلى طريقة الإكتتاب الكامل كحل بديل عن المزايدة وكذلك المزايا الموجودة في تسعير الإصدارات السنديّة التي تخص الجمهور العريض.

3 - التعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي ومعهد التنمية الكوري (KOICA/KDI) :

قام وفد يتألف من أربعين عضوا يمثلون مختلف المؤسسات (وزارة المساهمات وترقية الاستثمارات، ووزارة المالية، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وبنك الجزائر، وشركات تسيير الحافطات، والجزائر للمقاصة، وشركة تسيير بورصة القيم، والبنوك التجارية...) زيادة على لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، بالمشاركة في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وكوريا الجنوبية، في التكوين الذي لقنهم إياه أساتذة معهد التنمية الكوري (KDI) حول تطوير سوق رؤوس الأموال عموما والتجربة الكورية خصوصا.

4 - التعاون مع المعهد الإفريقي المتعدد الأطراف (IMA):

عملا على الاستعداد لمحاربة تبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب، شارك عضو من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في ورشة نظمتها لهذه المسألة المعهد الإفريقي المتعدد الأطراف (IMA) من 18 إلى 22 سبتمبر 2006 بتونس.

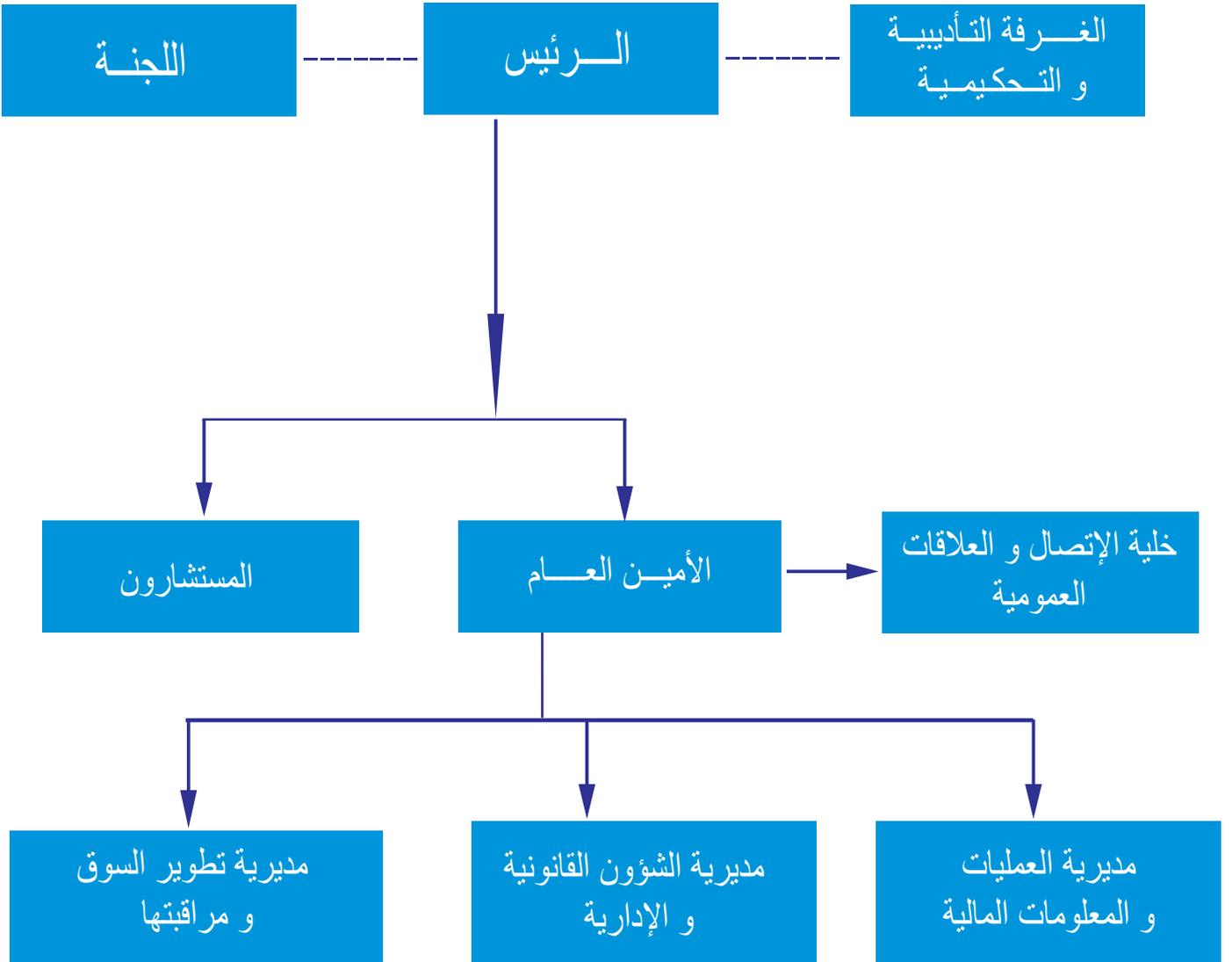
وشارك في الورشة، التي قام بتنشيطها خبيران من صندوق النقد الدولي ومسؤول من لجنة مصالح غيرسني المالية ومساعد من البنك الإفريقي للتنمية، ممثلو المشرفين على البنوك، والأسواق المالية، والتأمينات، وخلايا الاستعلامات المالية في خمسة عشر بلدا إفريقيا. وكان هدف هذا اللقاء يتمثل في مساعدة المشرفين على القطاعات المالية وغير المالية في الاطلاع على وسائل التفتيش الفعالة وتطويرها في مجال محاربة تبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب والمتمحورة على المخاطر استنادا إلى التوصيات الخاصة الأربعين المنبثقة عن فوج النشاط المالي (GAFI). وفي هذا الإطار، تناولت محاور التفكير على الخصوص دور المشرف ومدى نجاعة مقاييس التفتيش والتعاون بين هيئات الإشراف.

5 - التعاون مع مجلس الأخلاقيات في القيم المنقولة (CDVM) المغرب :

قام وفد من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، في إطار تبادل التجارب وعملا على تعزيز المراقبة والشفافية والنزاهة في الأسواق المالية، وكذلك من أجل الاطلاع على تطور التنظيمات المتصلة بتنظيم هذه الأسواق وسيرها، بمهمة عمل لدى مجلس الأخلاقيات في القيم المنقولة (CDVM) بالمغرب، في شهر فبراير 2006. وسمح لقاء أعضاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بنظرائهم المغاربة بالاطلاع على دور مجلس الأخلاقيات في القيم المنقولة بالمغرب في ضبط نشاط تسيير السندات، والوساطة المالية، والطلب العلني على الادخار، والعروض العمومية، ورقابة الفاعلين في السوق، وتسيير صندوق الضمان الخاص بالزبن.

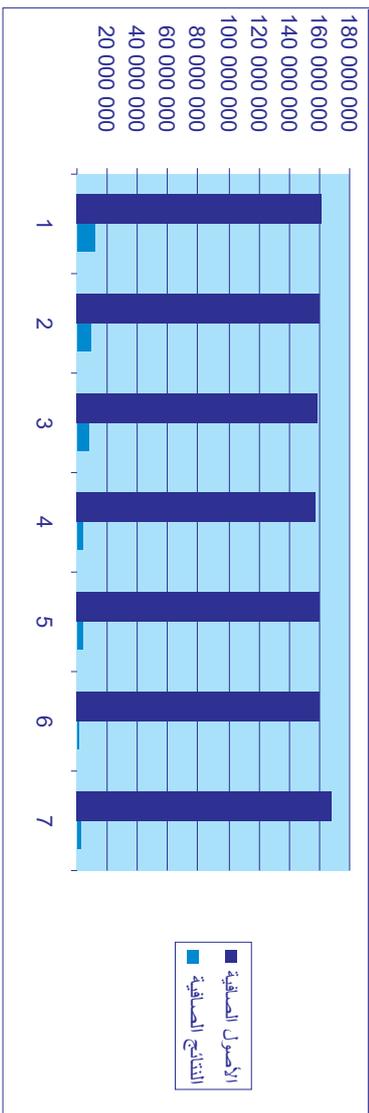
علاقة

الهيكل التنظيمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها



تطور نتائج شركة الإستثمار ذات الرأسمال المتغير سلييم

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشرات
167 990 270	160 154 600	160 083 901	157 470 669	158 426 298	160 500 370	161 871 927	الأصول الصافية
2 594 594	1 525 939	4 628 081	3 454 322	8 049 781	9 473 205	11 618 935	النتيجة الصافية



القروض السندية المصدرة أثناء سنة 2006

رقم التأشير	السعر المتوسط	القسيمة	تاريخ الاستحقاق	المدة	البلغ	اسم المصدر
06-01 في 2006/04/26					11,65 مليار دج	سونلغاز - مؤسسية
	100	%4,65	2015/05/16	9 سنوات	6 مليار دج	الشطر الأول
	100	%4,85	2017/05/16	11 سنة	5,65 مليار دج	الشطر الثاني
2006/06/01 في 06-03					8 مليار دج	المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية - مؤسسية
	99,33	%3,30	2011/06/14	5 سنوات	4,45 مليار دج	الشطر الأول
	99,2	%3,50	2012/06/14	6 سنوات	3,55 مليار دج	الشطر الثاني
2006/06/22 في 06-04					3,65 مليار دج	الشركة العربية للإيجار المالي - مؤسسية
	99,76	%3,85	2011/07/19	5 سنوات		الشطر الأول
	100	%4,00	2012/07/19	6 سنوات		الشطر الثاني
2006/09/03 في 06-05	100	%4,00	2001/10/17	5 سنوات	21,59 مليار دج	اتصالات الجزائر
		%4,00				
		%4,50				
		%4,50				
		%7,90				
					44,89 مليار دج	المجموع

وصل البليغ الإجمالي للقروض السندية أثناء سنة 2006 إلى 44,89 مليار دج

بعض المؤشرات عن الشركات المسعرة

مجموعة صيدال (*) :

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المؤشرات
4 666 786 913	4 201 749 206	5 264 243 108	5 820 808 044	6 129 511 715	6 578 621 559	6 720 842 689	7 222 361 143	رقم الأعمال
721 774 511	271 109 221	379 810 902	187 339 238	482 290 897	456 231 457	430 555 200	547 483 833	النتيجة الصافية
36	20	13,60 , 40	9	24	20	20	23	الربائح المدفوعة

مؤسسة تسيير نزل الأوراسي :

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المؤشرات
763 304 360	888 725 934	949 559 286	1 134 090 205	1 200 788 520	1 431 664 408	1 643 910 838	1 693 610 924	رقم الأعمال
174 505 689	174 032 289	198 813 331	249 881 880	301 869 408	356 494 089	472 861 974	679 661 312	النتيجة الصافية
19	20	22	25	30	35	40	45	الربائح المدفوعة

(*) قوائم مالية موطدة

أسعار سهم صيدال

السعر/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أعلى سعر	825	800	795	585	470	360	360	440
أدنى سعر	765	710	510	510	395	345	345	360

أسعار سهم الأوراسي

السعر/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أعلى سعر	405	380	275	270	280	300	415
أدنى سعر	365	260	210	250	260	260	300

أسعار سهم الرياض سطيف

السعر/السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أعلى سعر	2340	2325	2300	1645	1045	1050	م.غ	م.غ
أدنى سعر	2300	2325	1560	1050	945	1000	م.غ	م.غ

حصيلة 2006 - الأصول

الجدول الأول

المبلغ الصافي	الإهلاك او المؤونة	المبلغ الإجمالي	الأصول	رقم الحساب
0.00	0.00	0.00	استثمارات	
123 910,80	197780,70	321 691,50	نفقات تمهيدية	20
0.00	0.00	0.00	قيم غير مادية	21
113 351 061,96	50 445 006,95	163 796 068,91	أراض	22
83 315,06	149 333,70	238 648,76	تجهيزات الإنتاج	24
0.00	0.00	0.00	تجهيزات اجتماعية	25
			استثمارات جارية	28
113 564 287,82	50 792 121,35	164 356 409,17		
			مخزونات	30
0.00	0.00	0.00	بضائع	31
238 044,80	0.00	238 044,80	مواد و لوازم	33
0.00	0.00	0.00	منتوجات نصف مصنعة	34
0.00	0.00	0.00	منتوجات و أشغال جارية	35
0.00	0.00	0.00	منتوجات كاملة الصنع	36
0.00	0.00	0.00	نفايات و مهملات	37
0.00	0.00	0.00	مخزونات في الخارج	
238 044,80	0.00	238 044,80		
1 043 425,00	0.00	1 043 425,00	ديون مستحقة على الغير	42
0.00	0.00	0.00	ديون الإستثمار	43
7 100,00	0.00	7 100,00	ديون المخزونات	45
451 559,37	0.00	451 559,37	تسبيقات على الحساب	46
4 044 000,00	1 103 174,97	5 147 174,79	تسبيقات الإستغلال	47
71 107 481,44	0.00	71 107 481,44	ديون مستحقة على الزبائن	48
0.00	0.00	0.00	أموال جاهزة	40
			حسابات مدينة من الخصوم	
76 653 565,81	1 103 174,97	77 756 740,78	المجموع	
0.00		0.00	نتيجة السنة المالية	88
190 455 898,43	51 895 296,32	242 351 194,74	المجموع العام	

حصيلة 2006 - الخصوم

الجدول الثاني

المبلغ	الخصوم	رقم الحساب
0.00	الأموال الخاصة	10
0.00	الراسمال الإجتماعي	12
0.00	منح الساهمة	13
188 880 236,87	الاحتياطيات	14
0.00	إعانات الإستثمار	18
	نتائج قيد التخصيص	
188 880 236,87		
0.00	الديون	52
0.00	ديون الإستثمار	53
398 370,83	ديون المخزونات	54
1 177 290,73	حيازات الحساب	56
0.00	ديون الإستغلال	57
0.00	تسبيقات تجارية	50
	حسابات دائنة من الأصول	
1 575 661,56	المجموع	
	نتيجة السنة المالية	88
190 455 898,43	المجموع العام	

النتيجة الإجمالية للسنة المالية

الجدول الثالث

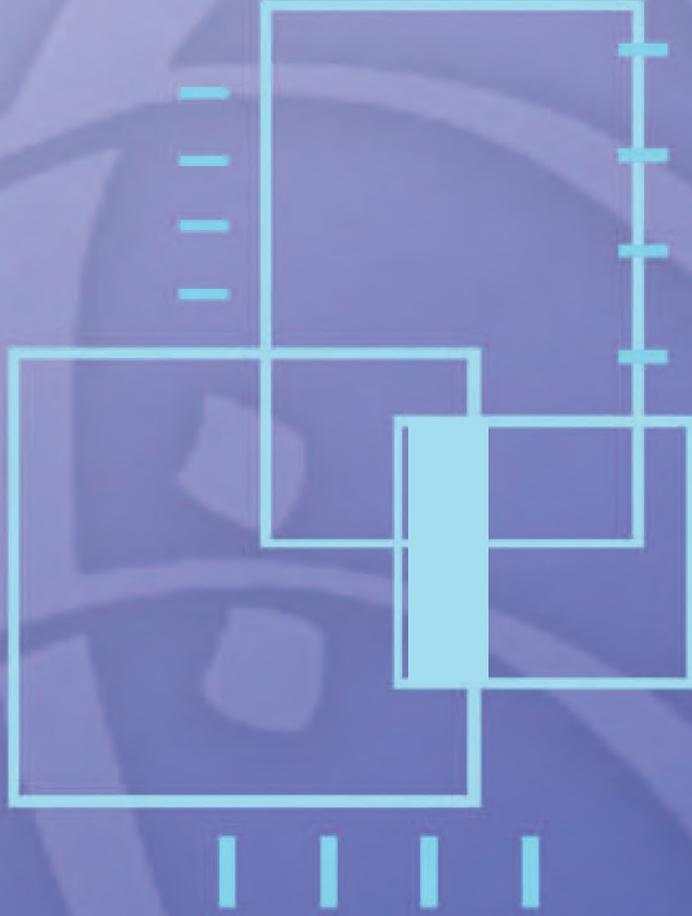
رقم الحساب	تعيين الحسابات	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
70	بيوع البضائع	0.00	0.00
60	بضائع مستهلكة	0.00	0.00
80	الهامش الإجمالي		0.00
80	الهامش الإجمالي	0.00	
73	انتاج الشركة لنفسها		
74	الخدمات المقدمة		22 830 077,30
75	نقل أعباء الإنتاج		702 000,00
61	مواد و لوازم مستهلكة	1 768 403,37	
62	خدمات	17 326 695,70	
81	القيمة المضافة		4 436 978,23
81	القيمة المضافة		4 436 978,23
77	انتاج مختلف		
78	نقل أعباء الإستغلال		
63	نفقات المستخدمين	24 003022,05	
64	ضرائب و رسوم	107 762,82	
65	نفقات مالية	30 045,92	
66	نفقات مختلفة	919 277,83	
68	مخصصات للإهلاك و احتياطات	11 292 575,63	
83	نتائج الإستغلال	31 915 706,02	
79	نتائج خارج الإستغلال		34 291 997,68
69	أعباء خارج الإستغلال	2 376 291,66	
84	نتائج خارج الإستغلال		31 915 706,02
83	نتائج الإستغلال	31 915 706,02	
84	نتائج خارج الإستغلال		31 915 706,02
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية		0.00
889	ضريبة أرباح نتيجة السنة المالية		0.00
88	نتيجة السنة المالية		0.00



COSOB

COMMISSION D'ORGANISATION ET DE SURVEILLANCE DES OPÉRATIONS DE BOURSE

17 ميدان شكيكن واد حيدرة الجزائر
الهاتف : 021 59 10 15 021 59 10 13
الفاكس : 021 59 10 19 021 69 23 41
Email : cosob@cosob.com.dz
Site web : www.cosob.org



ميدان تشيكن واد حيدرة الجزائر

Siège de la commission : 17, Campagne Chkiken B.P : 16045 -Val d'Hydra -ALGER

Tél: 021 59 10 13 - 021 59 10 15 Fax: 021 59 10 19 - 021 69 23 41

Email: cosob@cosob.com.dz

Site web: www.cosob.org